البيئة (الداخلية والخارجية) وأثرها على المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

ياسر أحمد خلف

الملخص:

إن التحولات الجذرية في مسار الأوضاع العراقية قد أسفرت عن تغيير في طبيعة القضايا المطروحة و تطور في نوعية الصراعات المحتدمة وتبدل محاور النزاع الرئيسة في العراق، وتبلور تحالفات جديدة بين القوى الدولية والإقليمية خاصة بين تياري الاعتدال والتشدد، وغلبة الاعتبارات الطائفية، والمذهبية، على قضايا المنطقة مما أدخل العراق في دائرة الاحتقان والتمزق والارتباك.

وبإختصار شديد نقول أن صناع السياسة العامة قد تعرضوا إلى معوقات داخلية وضغوط خارجية مورست على الاحزاب والقوى السياسية الصانعة للسياسة العامة مما أدى إلى صنع سياسات عامة تتماشى مع رغبة واتجاهات تلك الضغوط والتأثيرات التي تمارس على صانعي السياسة العامة في العراق.

Abstract:

The radical changes in the course of the Iraqi situation have resulted in a change in the nature of the issues and the evolution of the quality of the conflicts and the changing of the main points of conflict in Iraq, and crystallize new alliances between the international forces and regional, especially between the Titri moderation and extremism, and the predominance of sectarian and sectarian considerations on the issues of the region Which put Iraq in the circle of congestion, tearing and confusion.

In short, policy makers have been exposed to internal constraints and external pressures on political policy-making parties and forces, which have led to the creation of public policies in line with the desire and trends of those pressures and influences on policy makers in Iraq.

مشكلة الدراسة:

حيث يعتبر المشاركة السياسية ومظاهر تلك المشاركة من التحول الديمقراطي في العراق التي جاءت بشيء من إرادة خارجية وذلك بعد عام ٢٠٠٣، وارتبط ذلك بصفة خاصة مع سياسات الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ وأيضا أهدافه المتنوعة في العراق وخارجه، دون حصول على أي إجماع أو اتفاق وطني عام على مختلف المسائل والقضايا المطروحة، ومما أدى ذلك الى عدم القدرة على معالجة مشاكل العراق المختلفة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وأمنيا وغيرها من مشاكلها الخارجية ، وحيث قد أدى ذلك إلى بروز مجموعة من التحديات والأبعاد الداخلية والخارجية، وأثر ذلك على مسار العملية السياسية والمشاركة الفعالية ومدى صدقيتها لدى مختلف الشرائح المجتمع والقوى العراقية.

أهمية الدراسة:

وحيث يبرز أهمية تلك الدراسة في جوانب عدة لعل أهما بأنها تتناول اثر المشاركة السياسية في الساحةالعراقية، لما لها من دور مؤثر وفاعل في صناعة القرا ر،

وأيضا مراحل التحول الديمقراطي في دولة العراق وذلك بعد عام ٢٠٠٣ ، وأيضا لأن دراسة أثر المشاركة السياسية في العراق على عملية التحول الديمقراطي تعد مدخلاً لفهم الأزمة التي تعيشها العراق الان ، وإبراز طبيعة المرحلة الانتقالية التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣، فحيث اتسمت تلك المرحلة بعدم وجود اتفاق محدد بين القوى السياسية لذلك تبدو الساحة العراقية في حالة فراغ سياسي تام ، وفي حالة تخبط سياسي في النظام العراقي الجديد، وشكل هذ الانقسام بين الاطراف السياسية ازمة بين المواطنين العراقيين وعزوف على مستوى المشاركة السياسية وأثر على عملية التحول الديمقراطي في العراق.

اهداف الدراسة:

١. توضيح ماهيه كلا من المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي وخصائصهما.
٢. تحديد أثر المشاركة السياسية على عملية التحول الديمقراطي في العراق.
٣. تحليل دور الاحزاب السياسية والقوى الاخرى في تعميق أثر المشاركة السياسية.

فتلك الدراسة تعمل محاولة تحليل لبعض الظروف البيئية منها الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية في دولة العراق وذلك في ضوء المتطلبات التي تفرضها قضية التحول الديمقراطي ومراحلها المختلفة، وبعض من المعوقات الداخلية والخارجية والتحديات التي تواجه المجتمع العراقي.

منهجية الدراسة:

فقد اعتمد الباحث هنا على اتباع المناهج التالية:

المدخل التاريخي: حيث يستعلم هذا المنهج لتحليل مختلف الاحداث التي حدثت في الماضي وتفسيرها ومعرفة مدى علاقتها وتأثيرها على الواقع الحالي، وتم اختيار هذا المنهج للدراسة لما يحتويه على جانب تاريخي وهو التطور التاريخي للمشاركة السياسية والديمقراطية في العالم بشكل عام وفي العراق بشكل خاص.

واستخدم الباحث **المدخل المقارن** فهو ذلك الأسلوبُ الذي يساعدُ على فهمِ موضوع الدراسة من خلال الاعتماد على وضعِ مجموعةٍ من المقارنات التي تُبيّنُ نقاط الاتفاق، ونقاط الاختلاف الواردة في الظاهرة، حيث اعتمد الباحث على عمليّةِ التحليلِ الفكري، والمعرفي القائم على معرفةِ أنماط الدراسات المستخدمة في ذلك المجال.

ماهية المشاركة السياسية وخصائصها:

ومن خلال التطرق إلى مفاهيم المشاركة السياسية سنحاول أن نتطرق بكل هذه التعاريف، فالمشاركة السياسية بمفهومها العام هي وسيلة ربط بين المواطن ومجتمعه من خلال لعب أدوار فعلية أو سلوكية مؤثرة ومتأثرة بالنظام السياسي.

وهناك تعاريف متعددة لمفهوم المشاركة السياسية نذكر منها:

حيث ان مفهوم المشاركة السياسية موضوعاً للجدل والحوار الذى يعكس اتجاهات متباينة سواء في الأدبيات السياسية الاجنبية أو العربية، وفي النظر الى تعاريف الباحثين الأجانب لمفهوم المشاركة السياسية نجد ان المفكر الأمريكي **"صاموئيل هانجتون "Samuel Huntington** يعرف المشاركة السياسية بأنها ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء كان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفوياً، متواصلاً أم متقطعاً سلماً أم عنفاً، شرعيًا أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعالاً.[i]

ويعرفها كل من **"سيدني فيربا Verba Sidney ونورمان ني H. Ni Norman"**

"المشاركة السياسية على أنها تلك الأنشطة المشروعة التي يمارسها المواطنون العاديون، بهدف التأثير في عملية اختيار أشخاص الحكام وما يتخذونه من قرارات، وبهذا المعنى يتفق هذا التعريف مع سابقة من ناحية، ويختلف معه من ناحية أخرى. وجه الاتفاق بتمثل في التركيز على أنشطة المواطنين الذى تمارسه الجماهير، وهذا التعريف يقتصر على الأنشطة المشروعة وحدها. أما النقطة الثانية فتتمثل في التأكيد على أن نشاط الجماهير يقتصر على التأثير في عملية صنع القرار السياسي وحدها بل يشمل أيضاً عملية اختيار الحكام أنفسهم.[ii]

نجد أن "**كمال المنوفي** " يعرفها بأنها "حرص الفرد على أن يكون له دور إيجابي في الحياة السياسية من خلال المزاولة الإدارية لحق التصويت أو الترشيح للهيئات المنتخبة أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين أو الانضمام إلى المنظمات الوسيطة. [iii]

ويتضح مما سبق أن الباحث أشار بأن المشاركة السياسية بالرغم من تعدد تعريفاتها الا انها تعني في معناها اسهام الفرد في صياغة نمط الحياة المجتمعية في كافة النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وايضا" يؤدي دورا معينا في عملية صنع القرارات السياسية ، بكل الوسائل الشرعية ، فالمشاركة السياسية ترتبط بما يقوم به الافراد من تصرفات وفعاليات ، مثل التصويت ، وحق المشاركة في الحياة السياسية.

تنحصر المشاركة السياسية بوظيفتين رئيسيين هما:

أولاً: إقرار شرعية الحكام، الأمر الذى ينجم عنه تسهيل ممارستهم للسلطة، وتبدو قدرة الانتخابات التنافسية على قرار الشرعية أعلى كثيراً من قدرة عمليات التصويت المجردة التي تخلو من مظاهر الاختيار، والتي يوجد فيها مرشح نتيجة الامتناع المفرط عن التصويت. [iv]

ثانياً: الاستفادة من التدخل في اختيار الحكام: حيث يمكن للمشاركة السياسية من خلال قنواتها المختلفة أن تؤثر على التوازن القائم بين الحكومة والأحزاب والتيارات السياسية في الدولة، وهذا بدوره يجعل الحكومة تستجيب لهذه المشاركة، وأن انت الاستجابة متفاوتة من حالة إلى أخرى، وبالتالي يستطيع الفرد أن يؤثر في سياسة الدولة. [v]

خصائص المشاركة السياسية:

تتسم المشاركة السياسية بمجموعة من السمات والخصائص الهامة وذلك على النحو التالي:[vi]

١. الفعل (Action) وهو الحركة النشطة للأفراد والجماعات لتحقيق هدف او مجموعة أهداف.
٢. التطوع (Voluntary) بأن تقوم جهود المواطنين طوعية ، وباختيارهم تحت شعورهم القوي بالمسؤولية الاجتماعية تجاه القضايا والاهداف العامة لمجتمعهم ، وليس تحت تأثير اي ضغط أو اجبار مادي معنوي.[vii]
٣. الاختيار (Choice) وهو إعطاء الحق للمشتركين بتقديم المساندة للعمل السياسي والقادة السياسيين ، أو الاحجام عن ذلك عندما تتعارض مصالحهم مع اهدافهم .
٤. المشاركة السياسية توحد الفكر الجماعي للجماهير لأنها تساهم في بلورة فكرة واحة نحو الاحساس بوجده الهدف والمصير.[viii]
٥. المشاركة السياسية قد تكون فردية مثل " التصويت أو" الترشيح" ، أو تكون جماعية في شكل احر من أشكال المشاركة السياسية.[ix]
٦. المشاركة السياسية وثيقة الصلة بالتنشئة السياسية، وذلك من خلال ما يتعلمه الفرد من قيم ومبادئ وأخلاق وتوجيهات الى أن تصبح جزء من الثقافة الكامنة في ذلك الفرد. [x]
٧. المشاركة السياسية مرتبطة بشكل وثيق بالاتصال الاعلامي، وهو العصب الحقيقي لها.[xi]

ماهية التحول الديمقراطي:

وحيث تعتبر كلمة الديمقراطية (democratic) هي مصطلح يوناني مكون من مقطعين (demos) ومعناها الشعب، و (crates) ومعناها حكم السلطة، وبذلك معنى الديمقراطية هو حكم الشعب أو سلطة الشعب، أي نظام الحكم الذي يستمد من الشعب أو غالبيته، وبهذا يمكن التمييز بين الديمقراطية وبين الأوتوقراطية التي تستند إلى سلطة الفرد الواحد (الحاكم) وكذلك تتميز الديمقراطية ، عن الأرستقراطية التي تعتمد على حكم فئة قليلة تسمى أحياناً بـ (النخبة). [xii]

فحيث يشير مفهوم التحول الديمقراطي الى عملية تدريجية تتحول اليها المجتمعات عن طريق مؤسساته السياسية واتجاهاتها من خلال عمليات وإجراءات شتى ترتبط بطبيعة الاحزاب السياسية وبنية السلطة التشريعية ونمط الثقافة السياسية السائدة وشرعية السلطة السياسية. [xiii]

وقد تناول العديد من الباحثين مفهوم التحول الديمقراطي عن منظورات متعددة، فيرى **"صموئيل هنتنجتون Samuel Huntington "** أن

الانتقال هو اختزال الممر بين مرحلتين: مرحلة الاستبداد، ومرحلة تأسيس السلطة الديمقراطية، وأن عملية الانتقال إلى تأسيس سلطة ديمقراطية تفرض على الحكام أن يستخدموا نماذج مختلفة من الحواجز والعوائق التي تحول دون التحرك نحوها، ومن بين العوائق نجد مستوى النمو الاقتصادي، حيث ينتصب الفقر حاجزاً أمام التحول الديمقراطي". [xiv]

وايضاً يعرف" **شميتر Chemeter**" التحول الديمقراطي بأنه "عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق بها من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل ،أذن هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي الى نظام ديمقراطي مستقر. [xv]

إذاً ، فان التحول الديمقراطي هو عملية مستمرة تمر بأربع مراحل أساسية حيث يتوقف نجاح ذلك التحول من عدمه على هذه المراحل وهي: [xvi]

١. مرحلة اتخاذ القرار الفعلي لتحول الى النظام الديمقراطي ، وذلك بظهور أجماع على ضرورة التحول والعمل على الاستجابة للمطالب وبناء مؤسسات السياسة ، وتتقدم هذه المطالب أنشاء وتفعيل دور البرلمان.
٢. مرحلة التحول من النظام السلطوي ، حيث يتم في هذه المرحلة الاستعداد للتحول الى النظام الديمقراطي، وتزداد في هذه الفترة حدة الصراعات السياسية والاجتماعية مما يهدد بقاء نظام الحكم غير ديمقراطي ، وفي هذه المرحلة تتوفر الظروف الملائمة الانطلاق نحو التحول الديمقراطي. [xvii]
٣. مرحلة البدء الفعلي بالتحول الديمقراطي ما يكون ذلك بإصدار القوانين التي تخص الانتخابات ، والاحزاب ، وتحديد موع لهذه الانتخابات والياتها وغير ذلك من القوانين.
٤. مرحلة تدعيم أو تأمين التحول الديمقراطي ،وهذه المرحلة تسمى مرحلة النضج الديمقراطي ويكون ذلك من خلال ارساء مجموعة من القواعد والممارسات التي تدعم تماسك المؤسسات التمثيلية وأيضاً تنمي الثقافة السياسية ، مما يؤدي هذا الى النضج الديمقراطي.

أولاً: البيئة الداخلية:

تقديم:

يعيش العراق مرحلة سياسية بالغة الخطورة منذ عام ٢٠٠٣، ويعود السبب في ذلك إلى الازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي رافقت بناء العراق كدولة

مؤسسات منذ سقوط النظام السياسي السابق، فضلاً عن ذلك فقد اسهمت تلك الازمات في عدم تكامل النظام السياسي العراقي بشكله النهائي، فقد اثرت تلك الأزمات في جوهر العملية السياسية العراقية، وهو ما سيتم طرحه في هذا المبحث من خلال أربعة محاور رئيسية وهى على النحو التالي:

١ـ المعوقات الدستورية والقانونية:

تعاني الحياة الدستورية في الدولة العراقية منذ تأسيسها في عام ١٩٢١، وصدور أول دستور (قانون اساسي) دائم عام ١٩٢٥، وحتى صدور دستور ٢٠٠٥، من حالة عدم استقرار، فقد جرت تعديلات متعددة على القانون الاساسي وكذلك على سلسلة الدساتير المؤقتة التي صدرت منذ عام١٩٥٨، ودستور عام ١٩٧٠، وقد رافق صدور هذه الدساتير العديد من التغييرات والتعديلات.[xviii]

والدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ قد عانى من وجود مشكلات جوهرية وفعليه فيه دفعت بجهات سياسية متعددة للمطالبة بتعديله، فليس بالأمر الخافي ان دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ وضع على عجل وفي ظروف بالغة التعقيد، ولهذا كانت بعض نصوصه غامضة تحتمل التأويل على أكثر من وجه مما أوقع جهات التطبيق في حيرة من الامر فحملها على تفسيرها وفق مصالحها ومبلغها من العلم، مما سبب ازمات سياسية ادت إلى ظهور خلافات كثيرة بين الأحزاب والقوى السياسية داخل الكتل حول بعض النصوص الدستورية وتفسيرها.

ونأخذ على سبيل المثال المادة ١٤٠ التي تعد من بين ابرز المواد اثارة للجدل كونها تختص على وجهة التحديد والمباشرة بقضية كركوك المتشابكة والمعقدة، فقد كان ادراج هذه المادة في الدستور العراقي شرط كردي للموافقة على الدستور، فهي احد اساليب الضغط التي مارستها القيادات الكردية على الاحزاب و القوى السياسية الاخرى، والتي تمكنت لاحقًا من جني نتائجه بتشكيل لجنه تطبيع الاوضاع في كركوك وبقية المناطق المتنازع عليها عام٢٠٠٦.[xix]

كان من المفترض ان تنجز تلك المراحل الثلاث خلال مدة اقصاها ٣١ كانون الاول ٢٠٠٧، إلا أن صعوبة الاوضاع في المحافظة قد حكمت اتفاق الاطراف العربية وبرعاية امريكية على تأجيل الاستفتاء إلى عام ٢٠٠٨، لكن الحكومة المركزية لم تقم بالاستفتاء، فبحلول العام المذكور ومع بدأ حكومة رئيس مجلس الوزراء السابق نوري المالكي – الذي تسلم السلطة عام ٢٠٠٦ - بترسيخ السلطة على

نحو اكبر بدء الاتجاه يتحول بالضد من اجراء الاستفتاء كما ان الولايات المتحدة قد غيرت سياستها اتجاه الكرد.

وبعد احداث سقوط الموصل بيد التنظيم الارهابي المعروف بـ (داعش) في عام ٢٠١٤، وانسحاب القوات الحكومية منها، اوجدت هذه الاحداث شكلاً اخر للعلاقة التي تحولت من شعارات و خطابات و تشنجات إلى وضع جديد يجب التعامل معه كحقيقة واقعية تمثلت بسيطرة القوات الكردية (البيشمركة) على محافظة كركوك والمناطق المتنازع عليها واعلانها المحافظة الرابعة لإقليم كردستان خارج موافقة الحكومة الاتحادية.

وبذلك يمكننا القول انه ليس ثمة خلاف سببه الدستور للحكومة المركزية يمتاز بالصعوبة والأهمية كما هو الخلاف حول المادة ١٤٠ والمناطق المتنازع عليها.

أما الخلاف الثاني الذي سببه الدستور فهو يخص انتخابات عام ٢٠١٠ و صياغة المادة (٧٦) من الدستور والتي تخص الكتلة النيابية الاكثر عددًا، حيث نشأ الخلاف حول تفسير نص المادة ٧٦ من الدستور العراقي بين القائمة الأولى (القائمة العراقية) والثانية (دولة القانون) في موضوع تولي منصب رئاسة مجلس الوزراء وتشكيل الحكومة حيث تباينت الآراء وتعددت بسبب كثرة التفسيرات وتباين مصادرها في تحديد مفهوم (الكتلة النيابية الاكثر عددا).

حيث كان قرار المحكمة الاتحادية ما يأتي:

تجد المحكمة الاتحادية العليا تعبير (الكتلة النيابية الاكثر عدداً) يعني، اما الكتلة التي تكونت بعد الانتخابات من خلال قائمة انتخابية واحدة، دخلت الانتخابات باسم ورقم معينين وحازت على العدد الاكثر من المقاعد، أو الكتلة التي تجمعت من قائمتين أو اكثر من القوائم الانتخابية التي دخلت الانتخابات بأسماء وأرقام مختلفة ثم تكتلت في كتلة واحدة ذات كيان واحد في مجلس النواب / ايهما اكثر عددا، فيتولى رئيس الجمهورية تكليف مرشح الكتلة النيابية التي اصبحت مقاعدها النيابية في الجلسة الاولى لمجلس النواب أكثر عددًا.

ولم يقتصر التنازع بين الاحزاب و القوى السياسية على رسم السياسة العامة الداخلية للعراق بل تعداه إلى رسم السياسة الخارجية.[xx]

إن التنافس على الصلاحيات قد برزت عبر الأزمات التي عاشها النظام السياسي العراقي حين لم يكن هناك اتفاق بين الجزأين الرئيسيين للسلطة التنفيذية كالأزمة التي أعقبت أحداث التفجيرات الارهابية في بغداد أواخر آب ٢٠٠٩، وبذلك فأن عدم تحديد

الدستور لطبيعة النظام السياسي العراقي ولاختصاص المؤسسات قد اعاق صنع سياسة عامة خارجية فاعلة للبلاد.[xxi]

ولذلك فإن الباحث يستنتج من ذلك ان العديد من المواد الدستورية قد سببت خلافات سياسية، فما زالت المواد المتعلقة بالنفط والغاز والآثار والصلاحيات المشتركة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم أو المحافظات غير المنتظمة بإقليم موضع خلاف لم يحسم بعد، فضلاً عن تطبيق القانون الاتحادي في حال وجود تناقض بينه وبين قانون الاقاليم بخصوص مسألة لا تدخل في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، و شكل الفيدرالية في العراق ومشاريع تقسيم العراق. وبذلك فان الافكار والمفاهيم التي طرحت في الدستور سوف تؤدي إلى مشاكل مستقبلية في المجتمع العراقي أو النظام السياسي على حد سواء.

٢ـ المعوقات السياسية:

أ- الديمقراطية التوافقية:

نشأ مفهوم الديمقراطية التوافقية، وجرى تداوله بنشر مؤلفات متعلقة ببعض الدول الاوربية ذات التنوع الاجتماعي، مثل بلجيكا والنمسا وسويسرا، وكذلك كندا ثم امتد المفهوم إلى بعض دول العالم الثالث، وخصوصا لبنان وماليزيا وكولومبيا والاورغواي ونيجيريا.[xxii]

فالديمقراطية التوافقية اذن، تقوم على خلفية واقع التباين أو التجزئة بين أبناء الشعب الواحد بحيث يتوزع الشعب على قوى سياسية لكل منها خلفيتها وخصوصيتها التي تجعلها مختلفة ومتمايزة من غيرها، لذا يتم اللجوء إلى التوافق في حال انعدام الثقة المتبادلة بين هذه القوى، ولهذا جاءت الحاجة للديمقراطية التوافقية في بعض الدول المنقسمة اجتماعياً والتي تعاني حالة عدم الاستقرار، أو التي تعاني من ضعف في الوحدة الوطنية وتواتر في الازمات السياسية، أي ان الديمقراطية التوافقية اداة تستخدم لإدارة النزاعات الداخلية بطريقة سلمية[xxiii].

وفي العراق لم تظهر بوادر التأسيس العملي للديمقراطية التوافقية الا بعد سقوط النظام السابق وتشكيل مجلس الحكم الانتقالي ٢٠٠٤/٧/١٣ في عهد سلطة الائتلاف المؤقتة والمؤلف من (٢٥) عضوا بحيث يكون (١٣) عضو من الشيعة و(٥) أعضاء من السنة و(٥) أعضاء من الكرد و(٢) من الأقليات، أي أن هذا المجلس شكل على أساس التمثيل النسبي لكل الطوائف والقوميات والأديان والقوى السياسية العراقية: اذ

قام المجلس على مبدأ المحاصصة واستمر العمل بهذا المبدأ في حكومة اياد علاوي٢٠٠٤، مرروا بحكومة ابراهيم الجعفري ٢٠٠٥، وحكومة نوري المالكي في الدورتين ٢٠٠٦-٢٠١٤، انتهاء بحكومة حيدر العبادي٢٠١٤-٢٠١٨.[xxiv]

أي أن القوانين المهمة التي يصدرها ويشرعها مجلس النواب ليست انعكاسا لمتطلبات الشعب وتماشيا مع مدخلات النظام السياسي وإنما انطلاقا من المصالح الشخصية للكتل السياسية إذ أصبح تصويت أعضاء مجلس النواب على مشاريع القوانين بالتشاور مع قادة الكتل خارج قبة المجلس، وبعدها يتم توجيه الأعضاء إلى التصويت بالرفض أو بالقبول حسب مصلحة الكتلة.

إذن المشكلة التي أفرزتها تجربة الديمقراطية التوافقية في العراق هي مشكلة تعطيل القرار السياسي في الدولة العراقية إذ أن تطبيق التوافقية عرقل رسم السياسة العامة ورسخ المحاصصة وبالتالي تعطيل القرار السياسي في حال عدم حصول توافق بين الكتل المشاركة في العملية السياسية. وكمثال على ذلك قانون انتخابات مجالس المحافظات المعطل من قبل جبهة التوافق، وكذلك الخلافات التي بدأت منذ نهاية ٢٠١٣ حول اقرار موازنة عام ٢٠١٤، التي عطلتها كتلة التحالف الكردستاني، بسبب الخلاف على نسبة الاقليم في الموازنة.[xxv]

وعبر ما سبق ذكره فإن الباحث يصل إلى بعض من النتائج، بأن التوافقية عدُت آلية معطلة للقرار التشريعي والسياسي (التنفيذي)، وفي الوقت نفسه معطله للدور الرقابي الذي يعد صمام الأمان من تعسف السلطة التنفيذية في الدولة الديمقراطية، وذلك لان من اهم مميزات النظام الديمقراطي وجود المعارضة المشاركة في العمل السياسي من خلال مجلس النواب وبهذا المعنى فان الجهة الرقابية على الحكومة تراقب وتنتقد أدائها وتعمل على تقويمه و التنبيه على مواطن الخلل، إلا أن نظام المحاصصة التوافقية ألغى دور المعارضة الرقابي وبذلك يمكننا القول ان التطبيق الخاطئ للديمقراطية التوافقية يعد من أهم معوقات صنع السياسة العامة وتعطيل القرار السياسي في النظام السياسي العراقي.

ب- الطائفية السياسية:

أدى الواقع السياسي الذي فرضه الاحتلال الأمريكي على العراق إلى ترسيخ الطائفية السياسية، فأصبحت الطائفية واحدة من أدوات العمل السياسي في العراق، انعكس ذلك على عمل الأحزاب والقوى السياسية في مجلس النواب فأصبح النائب ممثل لجماعته الطائفية أو الدينية أو الاثنية.[xxvi]

فإن تلك الكتل لا تنفك ان تتبادل التهم حول تصرفات تعدها موجه ضدها وضد الطائفة التي تمثلها، فقد كشفت الازمة السياسية التي حدثت على اثر اعتقال عدد من عناصر حماية وزير المالية السابق رافع العيساوي القيادي السابق في القائمة العراقية، وذلك في منتصف كانون الاول ٢٠١٢، عن وجود احتقان طائفي بين القوى السياسية، فقد ادت هذه الحادثة إلى اندلاع تظاهرات قامت بها مجموعة من العشائر والقوى السياسية في عدد من المحافظات.

كما وانعكست السياسة الطائفية لبعض الاحزاب للمطالبة بإمكانية تطبيق مشروع تقسيم العراق وفق الفدراليات الطائفية والعرقية، فقد طرح مشروع الاقليم السني في المناطق الغربية والإقليم الشيعي في المناطق الجنوبية كرد على مشروع اقليم كردستان لكن تلك المشاريع واجهة انتقادات واتهامات وتوقفت في وقتها.[xxvii]

نستنتج مما سبق ان الاحزاب والقوى السياسية المكونة للحكومة العراقية سواء كانت في مجلس النواب أو مجلس الوزراء هي احزاب و قوى قائمة على توازن طائفي هش ولد حالة عدم انسجام فيما بين القوى السياسية، أي عدم وجود انسجام ما بين الاحزاب المشاركة في الحكومة والذي يتعارض مع احدى خصائص النظام النيابي وهو التجانس، مما أدى في كثير من الاحيان إلى عرقلة عملية صنع القرار السياسي.

ج- الانقسامات الحزبية:

تعاني معظم الاحزاب والقوى السياسية العراقية من صراعات بين شخصيات وتيارات في داخلها، إلى الحد الذي يجعل منها ساحات للصراع والمنافسة والاختلافات الداخلية، لذا من المألوف في الحياة الحزبية العراقية انشقاق مجموعات عن الاحزاب التي اسهموا في تأسيسها. فعلى سبيل المثال نجد ان القوى السياسية الشيعية بعد ٢٠١٠، انشطرت إلى كتل وتحالفات متعددة منها من يمثل مدرسة الصدر الاول، وهم دولة القانون، ومنهم من يمثل مدرسة الصدر الثاني سياسيًا وهم التيار الصدري، ومنهم من يمثل الخط الحكيمي وهم المجلس الأعلى ومنهم من يمثل خط ولاية الفقيه وهم بدر والعصائب والكتائب، ومنهم من يمثل خط الشيخ محمد اليعقوبي، وآخرون ممثلو الخط الليبرالي والذين اخذت حركتهم تتبلور بعد عام ٢٠١٤.[xxviii]

أما أبرز الكتل التي تعرضت إلى انقسامات داخلية هي القائمة العراقية التي تزعمها رئيس مجلس الوزراء السابق إياد علاوي في انتخابات ٢٠١٠، والمتخمة بالقادة السياسيين السنّة.[xxix]

فضلاً عن ذلك فقد أسهمت المشاكل والازمات بين الأحزاب والقوى السياسية المشاركة في الحكومة، إلى تكرر ظاهرت انسحاب بعض الكتل السياسية من مجلس النواب وكذلك مجلس الوزراء خلال الدورتين النيابيتين السابقتين.

وكذلك الحال بالنسبة لوزراء جبهة التوافق الوطني، فضلاً عن انسحاب القائمة العراقية من مجلس النواب وتعليق مشاركة وزرائها في اجتماعات مجلس الوزراء، وقد ادى ذلك إلى تعطيل عمل مجلس النواب في اقرار العديد من القوانين.

نستنتج من ذلك، ان العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، أفرزت كيانات سياسية، ذات توجهات مختلفة، فقد اصبح كل كيان سياسي يمثل مدرسة محددة، وينطلق من خلفيتها في ممارسة دوره السياسي وفي تعبئة جمهوره، مما ينعكس على العملية السياسية سلباً وتعطيلاً، وبالتالي يؤدي إلى ضعف في عملية صنع القرار، مما يؤدي إلى ضعف اداء الحكومة وجمودها وترهلها وبالتالي ضعف السياسة العامة.

د- الفساد السياسي والاداري:

أن الفساد ظاهرة موجودة في كافة القطاعات الحكومية منها والخاصة فهو موجود في اي تنظيم يكون فيه للشخص قوة مسيطرة أو قوة احتكار على سلعة أو خدمة أو صاحب قرار وتكون هناك حرية في تحديد الأفراد الذين يستلمون الخدمة أو السلعة أو تمرير القرار لفئة دون الأخرى. وقد وجدت مفاهيم وتعاريف عديدة لظاهرة الفساد في مقدمتها ما جاء في القرآن الكريم قوله تعالى (الَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِن بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ (٢٧)).[xxx]

كما يعرف الفساد على انه (استغلال موظفي الدولة لمواقع عملهم و صلاحياتهم للحصول على كسب غير مشروع أو منافع و مأرب شخصية يتعذر تحقيقها بطرق مشروعة، وبعبارة اخرى، وهو سلوك غير رسمي تفرضه ظروف معينه تتعرض له المجتمعات من حين لآخر).[xxxi]

وفي العراق فان ظاهرة الفساد مستشرية في البنية المجتمعية وفي مؤسسات الدولة منذ نظم الحكم المتتابعة على العراق، وتفاقمت هذه الظاهرة بشكل نوعي أبان النظم السابق، حيث فتحت منافذ متعددة من الفساد وبصورة واسعة، وبعد سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣، دخل العراق في دوامة الفساد الحكومي مع الاحتلال الامريكي له، واقدامه على تبديد مليارات الدولارات من الاموال العراقية التي تم الاستيلاء عليها بعد سقوط النظام السابق، ففي عهد ادارة الائتلاف المؤقتة ممثلة برئيسها بول بريمر،

الذي يعد مسؤول وبصورة مباشرة عن اختفاء ما يقدر بـ(٨.٨) مليار دولار بحسب ما يذكر مدير مكتب المفتش العام الامريكي ستيوارت براون Stuart Brown.

وتأسيساً لذلك بات الفساد وهدر المال العام هو القاعدة ونقيضها هو الاستثناء، وهو ما وضع العراق وفق معايير الفساد الدولية من الدول الأولى في الفساد، والذي انعكس سلبًا على واقع المجتمع العراقي، ويمكن رصد أهم مظاهر الفساد في العراق على المستويات الآتية:

- على المستوى السياسي.
- على المستوى الإداري.

هـ - الإرهاب وانعدام الأمن:

استأثرت(ظاهرة الارهاب)[*] العالمي خلال العقد الاخير من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين بإهتمام متزايد في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، و ذلك نتيجة للأثار السلبية التي يرتبها في حياة المجتمعات البشرية، وقد عرف (الفقه الدولي) الارهاب (هو العنف المتعمد الذي تقوم به جماعات غير حكومية أو عملاء سريون بدافع سياسي ضد اهداف غير مقاتلة و يهدف عادتًا للتأثير على الجمهور).

كما و يقصد بالإرهاب (الاعمال الاجرامية الموجهة ضد الدولة، والتي يكون من شأنها اثارة الذعر و الرعب لدى أشخاص معينين أو جماعات من الناس أو المجتمع ككل).[xxxii]

حيث ان التحديات التي واجهتها الحكومة العراقية منذ تشكيلها كانت كثيرة وكبيرة، غير أن أخطرها وأصعبها كان قضية الارهاب – وتنامي دور القاعدة والسلفيين ومن يحتضنهم - الذي استهدف العراق وشعبه، ومؤسساته ومكوناته، و خرجت اعماله عن أية معايير وضوابط، اذ كان قتل العراقيين بأطفالهم ونسائهم و شيوخهم، هدفًا لذاته.

فضلاً عن وجود حاضنه للإرهاب في بعض مناطق العراق مما ولد فراغًا امنيًا أدى إلى ان يكون العراق منطقة مفتوحة وأمنه للجماعات المسلحة، فبدأت الجماعات الارهابية بإستهداف كل من تطوع للعمل في الشرطة والجيش العراقي، فضلاً عن الاغتيال السياسي.

وبذلك اسهم الوضع الامني المتردي في تقيد اتصال القوى السياسية الحاكمة مع المواطنين ومضاعفة أعداد الحمايات، بدلاً من ان يسهموا – اعضاء مجلس النواب -

في تحسين الوضع الامني، فضلاً عن ذلك فقد استهدف الارهاب تفجير العديد من الوزارات السيادية عام ٢٠٠٩ كوزارة الخارجية والمالية.[xxxiii]

وفي ظل هذه الظروف استجدت تطورات امنية جديدة وبشكل مفاجئ وذلك في العاشر من حزيران من عام٢٠١٤، اذ شن تنظيم دولة العراق و الشام (داعش) هجومًا واسعًا بقوة يقدر عددها بحوالي (خمسة آلاف) مقاتل عراقي (وسبعة آلاف) مقاتل من مختلف الجنسيات، تمكنت من فرض سيطرتها السريعة على مدينة الموصل في محافظة نينوى شمال العراق، ثاني اكبر المدن العراقية بعد انسحاب القوات الحكومية العراقية منها، ثم وسع التنظيم نشاطه بعد تحالفه مع عدد من الفصائل العراقية المسلحة، إلى محافظة صلاح الدين التي تربط وسط العراق بشماله و تضم مدينة بيجي، حيث اكبر مصافي النفط العراقية، وحاول الاقتراب من محافظة كركوك الغنية بالنفط و المتنازع عليها، إلا ان قوات البيشمركة الكردية سارعت إلى فرض سيطرتها على المحافظة بعد انسحاب الجيش العراقي منها، وعندها و بعد سيطرة داعش على مناطق واسعة من العراق تشمل معظم محافظة الانبار في غرب العراق أعلن هذا التنظيم في ٢٩ حزيران ٢٠١٤، عن قيام دولة الخلافة الاسلامية بقيادته، ومبايعة زعيمه ابي بكر البغدادي خليفة للمسلمين وتغير اسم التنظيم إلى الدولة الاسلامية فقط.

نستنتج مما سبق ذكره ان انعدام الأمن ووجود الارهاب يعد من المعوقات الأساسية التي تسهم في حالة عدم الاستقرار، الذي يعد من المقومات الأساسية التي تساعد الأحزاب والقوى السياسية الحاكمة في صنع السياسة العامة سواء كان من خلال السلطة التشريعية، أي داخل قبة مجلس النواب أو من خلال السلطة التنفيذية، أي من خلال الحكومة.

٣- المعوقات الأقتصادية:

يمثل الاستقرار بشكل عام و الاقتصادي بشكل خاص أحد أبرز العوامل المؤثرة في عملية صنع السياسة العامة، فكل دول العالم لم تحظ بمستويات عالية في صنع السياسة العامة الا وكانت مؤشرات الاستقرار الاقتصادي فيها عالية وهذه المؤشرات غالبًا ما نجدها في الدول المتقدمة، أما الدول النامية التي تعاني اقتصاديتها في الغالب من التبعية الاقتصادية، فما زالت تحث خطاها في سبيل الوصول إلى مراحل متقدمة من الاستقرار الاقتصادى.

وتأسيسًا لذلك فأن السياسة العامة تصنع بالاعتماد على الموارد المادية والبشرية مع ركيزة تشريعية وركيزة تنفيذية. فالبيئة الاقتصادية في العراق تأثرت بكثير من المتغيرات خاصة بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣، و الذي نجم عنه اختلالات هيكلية تركت اثارها بشكل واضح في البنية التحتية ونتج عنها مشاكل اقتصادية أصبحت معوقاً ومحدداً امام صناع السياسة العامة في العراق، ومن هذه المشاكل، استمرارية احادية الاقتصاد العراقي و تبعيته نحو الخارج، فضلاً عن غياب التشريعات الاقتصادية، وسنتناولها بالشكل الاتي:

أ- أحادية الأقتصاد العراقي (الأقتصاد الريعي):

أن التبعية الاقتصادية تعني أعتماد الدولة ما على سلعة واحدة في تعزيز دخلها القومي، وفي العراق فان خصوصية النفط العراقي تنبع من انه ظل طوال عمره الممتد من ١٩٢٧ إلى ٢٠١٥، يقوم بدور الداعم الاساس للاقتصاد العراقي، فهو المصدر الرئيسي و المهيمن على عوائد الصادرات و كذلك ايرادات الدولة، اذ يصل اسهامه إلى ٩٩%من عوائد الصادرات و٩٥%من ايرادات الدولة العامة، ويكتسب النفط اهميته من طبيعته كسلعه حيوية أثرت و تؤثر في صياغة المشهد الاقتصادي العراقي.

وتمتاز صناعة النفط العراقية بوجود أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد السعودية ويبلغ احتياط النفط العراقي حوالي٧ ,١٠ من اجمالي الاحتياطي العالمي وكذلك يبلغ الاحتياطي النفطي العراقي اربعة اضعاف الاحتياطي النفطي الامريكي ويمتاز النفط العراقي بوجود جميع حقوله في اليابسة فضلاً عن قربها من سطح الارض، لذلك تعد تكاليف انتاجه الاقل في العالم.[xxxiv]

ويعاني القطاع الاقتصادي العراقي من هيمنة الاستخراجي النفطي على الانتاج المحلي الاجمالي ويوصف بكونه اقتصاد ريعي، اي ان الدولة تؤمن ميزانيتها بالاعتماد على تصدير النفط.[xxxv]

أي ان الدولة العراقية معتمدة اعتماد كامل على الايرادات النفطية ولم تتمكن الحكومات المتعاقبة على الحكم منذ ٢٠٠٣، من تبني إستراتيجية لبناء اقتصاد وطني يكون جزء من توجه جديد في ادارة الاقتصاد العراقي.

وهذا يدل على ان الحكومات المتوالية بعد ٢٠٠٣، لم تستخدم المورد النفطي بشكل عقلاني وتكريس موارده المالية في بناء الاقتصاد وارساء البنى التحتية و القاء

ظلالها على الواقع الاجتماعي للمواطنين، بل على العكس من ذلك أصبح هذا المورد اداة لتعميق الصراعات الاقليمية والدولية و خلق الازمات السياسية.[xxxvi]

وكما ان النزاع بين المركز والاقليم حول النفط كان احد أسباب عدم اقرار الموازنة عام ٢٠١٤، وبذلك اصبح النفط اداة للنزاعات بين الأحزاب والقوى الحاكمة في المركز والاقليم.[xxxvii]

ب- غياب التشريعات الاقتصادية:

إن العامل السياسي كان و ما زال العامل الرئيس في تأخير اصدار العديد من التشريعات التي لها دور اساس في تحسين اداء الحكومة في تنفيذ السياسة العامة، ومن القوانين التي لم يبت بها هي قانون التعريفة الجمركية، وقانون اعادة الاعمار، و مشروع قانون تعديل نظام تسديد اشتراكات الضمان الاجتماعي رقم (٣١) لسنة ١٩٧٨، مشروع قانون النفط و الغاز، مشروع قانون منح الحقوق التقاعدية لذوي الدرجات الخاصة و كالة بعد ٤/٩/ ٢٠٠٣.

وعبر ما تقدم يرى الباحث ان العلاقة الجدلية بين الاقتصاد من جهة و السياسة بما فيها الجانب التشريعي من جهة اخرى لم تكن واضحة لدى الكثير من السياسيين خلال الدورتين السابقتين، وربما يعود ذلك إلى حالات الجدل السياسي بين الكتل المكونة لمجلس النواب العراقي فضلاً عن، تراجع اهمية التشريعات الاقتصادية امام التشريعات السياسية في هذه المرحلة، وكذلك تراجع الواقع الامني خلال السنوات الماضية و هو ما جعل مواجهة الارهاب هو الهدف الاول دون النظر بشكل جدي للواقع التشريعي وما افرزه من معطيات على الساحة السياسية والاقتصادية إلى الحد الذي دعا الكثير من المتابعين إلى المطالبة بإعادة قراءة العلاقة الجدلية بين الاقتصاد والسياسة قراءة جديدة.

٤- المعوقات الأجتماعية:

أ- التعددية المجتمعية:

يستخدم مصطلح التعددية المجتمعية للتعبير عن أي مجتمع مكون من مجموعات مختلفة (عرقية، أو دينية، أو اثنية) كما ان الحديث عن التعددية المجتمعية يثير في كثير من الاحيان قضية الوحدة الوطنية، وامكانية تحقيقها مع وجود التنوع الاثني داخل الدولة الواحدة.[xxxviii]

ويتألف العراق من قوميتين رئيسيتين، هما العربية والكوردية، حيث يشكل العرب غالبية المجتمع العراقي فهم يشكلون ٧٥-٨٢%من سكان العراق، وهم

يتركزون بشكل اساسي في وسط و جنوب وغرب العراق، ثم يأتي الكرد كثاني اكبر قومية في العراق، ويشكلون ١٦-٢٠% من مجموع السكان، و يتركز الكرد في شمال العراق و هناك ايضًا الاقليات القومية الصغيرة نسبيًا (*)، تتواجد بنسب مختلفة ضمن المنطقة الجغرافية الكوردية، يشكلون ٦-١٠% من سكان العراق، مثل التركمان ٧.٠ و الاشوريون، الكلدان، الارمن يشكلون ٨.١ واليزيدية ٠.٩٠.[xxxix]

وبعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ تعمقت الولاءات الفرعية للعشيرة والطائفة والمذهب و غيرها– على الرغم من ان البعض يرجع جذور هذه الولاءات إلى ما قبل عام ٢٠٠٣- ومن هذا المنطلق عملت النخب الحاكمة على التوظيف السياسي للطائفة و للدين عبر شعارات وممارسات تغذيها وتدعمها ماديًا ومعنويًا لكسب المعركة مع الاخر(*)، لذا فان الحكومات التي تعاقبت على العراق بعد ٢٠٠٣ لم تفرز لنا قوى فاعلة عابرة للاثنيات والطوائف بل حمل لنا نذر التفكك الاجتماعي عبر إلباس الانقسام الاجتماعي شكلاً سياسيًا عبر حركات وتنظيمات و كيانات مختلفة، كل ذلك جعل العملية السياسية تتميز بتعدد مراكز القوى بدون اتفاق على قواعد لإدارة ذلك التعدد أو منعه من الانحدار إلى النزاع.

وبالتالي لا يزال العراق يعاني من المشكلات و الازمات السياسية الحادة الناجمة عن الانقسامات العميقة بين قطاعات السكان و غياب الاجماع الموحد لها، وتكمن أسباب التوترات الطائفية في مجموعة من القضايا أهمها:

- ارتباط المجتمعات سلبيًا بالموروثات التاريخية، وضعف ثقافة التعدد و التنوع.
- غلبة المصالح الضيقة و الولاءات الفرعية على المصلحة العامة.
- غياب العدالة في توزيع موارد الدولة.
- الشحن العاطفي واذكاء التوتر اعلاميًا والتفسير الخاطئ للدين وتوظيفه لخدمة المصالح السياسية.
- التدخلات الخارجية وتأثيراتها.

وبذلك فان التعددية في العراق التي من المفترض ان تكون مصدر اثراء وانماء للمجتمعات، تحولت إلى مصدر انقسام و مصالح متعارضة ومكتسبات ضيقة، وتصعيد للطائفية على حساب تهميش مفهوم المواطنة و الانتماء المشترك، مستغلة عجز الدولة عن تلبية احتياجات المجتمع الاساسية والتفريط في المحافظة على كرامة المواطن وصيانة حقوقه وحرياته.

ب- البطالة:

تعرف البطالة (بأنها ظاهرة عدم ممارسة الافراد الذين هم في سن العمل للنشاطات الاقتصادية خلال مدة زمنية معينة لظروف خارجة عن ارادتهم على الرغم من قدرتهم على العمل ورغبتهم فيه) وباتت هذه المشكلة تقلق صناع القرار السياسي في تلك الدول، اذ تزيد معدلات البطالة في كثير من الدول العربية عن ١٢% لتصل إلى نحو ما يقارب ضعف هذه النسبة في الدول ذات الاقتصاديات الضعيفة و الكثيفة السكان كالصومال و السودان وموريتانيا.[xl]

إن مشكلة البطالة في العراق مشكلة اقتصادية ذات ابعاد اجتماعية تعبر بوضوح عن العجز في البنى الاقتصادية وعن خلل اجتماعي على الصعيد الوطني، اذ تعد البطالة آفة اجتماعية تعطل القدرات البشرية فرص النمو والرفاه الاقتصادي الا ان الحال تفاقم بعد الاحتلال الامريكي للعراق لتزيد تداعيات التغيير من مشكلة البطالة لتصبح ظاهرة خطرة تهدد المجتمع العراقي في معظم شرائحه العمرية و الطبقية و المهنية، إذ تشير التقديرات الرسمية بعد عام ٢٠٠٣، الصادرة عن وزارة التخطيط و التعاون الانمائي إلى ان البطالة اصبحت مشكلة خطيرة بسبب ارتفاع نسبتها إلى نحو ٢٨,١% من اجمالي القوى العاملة و ان غالبية العاطلين هم من فئة الشباب، لكن هذه النسبة ارتفعت في عام ٢٠٠٨ لتصل إلى ٣٠ إلى ٣٢[٢]،الا ان هذه النسبة قد انخفضت بحسب ما اشار إليه وزير العمل و الشؤون الاجتماعية محمد السوداني (ان نسبة البطالة عام ٢٠١٥ قد تجاوزت ٢٥%).[xli]

فلقد حاولت الحكومة العراقية معالجة البطالة الا ان الوضع الامني المتردي لم يساعد على ذلك، وكان الاهتمام بالدرجة الاساس بالجوانب الامنية، اذ تم اعادة بناء الجيش و القوى الامنية الاخرى لتستوعب اعداد كبيرة من العاطلين، رغم عدم كفائتهم في الاداء الامني، الا انها كانت الفرصة الوحيدة للحصول على وظيفة بأجور مرتفعة نسبيًا، فأسهمت هذه الاجهزة في توظيف الآلاف من الفئات المتعلمة و المحدودة التعليم الا ان الامر لم يشكل معالجة حقيقية للبطالة، لان معظم أو جميع العمالة الموظفة لم تستوعبها القطاعات الاقتصادية.[xlii]

ثانيًا: البيئة الخارجية:

تعمل البيئة الخارجية بوصفها قوة فاعلة في الشأن العراقي بشكل فعال انطلاقًا من اهميته وعظم القوة الكامنة وقدرتها على التأثير والفعل في المكان، ومن هنا فان للبيئة الخارجية تأثيرًا لا يمكن انكاره على مجريات الامور في العراق، وتأسيسًا لما سبق قسمنا هذا المبحث إلى محورين هما:

١ـ الضغوط الدولية:

تعد المتغيرات الدولية متغيرات ذات تأثير واضح على صنع القرار السياسي في العراق ويمكن تصنيف أو توزيع المتغيرات الدولية إلى جملة من المضامين منتجة كثرة الوحدات الدولية والتي تم توزيعها على الدول التالية:

أ- الولايات المتحدة الامريكية:

تعد الولايات المتحدة الامريكية المؤثر الاول في البيئة الاستراتيجية العراقية فتأثيرها لا يتوقف على الجانب الامني فقط كمغير لأنماط الجانب السياسي، بل يتعداه إلى السيطرة على مراكز صنع القرار فهي تهيمن على جميع المؤسسات الحكومية وحتى المؤسسات غير الحكومية ويتبلور تأثير الدور الامريكي نتيجة لكونه قوة مسيطرة تمارس دورها بأشكال متعددة ومختلفة، فمنذ الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وتولي الحاكم العسكري (جي غارنر)، ومن بعدة الحاكم المدني بول بريمر الحكم في العراق، وذلك في اعقاب صدور قرار مجلس الامن الدولي رقم ١٤٨٣، والذي اعترف بكل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة كدولتين محتلتين وفوضهما ادارة الاقاليم المحتلة إلى حين تشكيل حكومة وطنية وشرعية ممثلة للشعب العراقي، واصبح بول بريمر هو الحاكم الفعلي للعراق ويمتلك السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ولعل اول القرارات التي اتخذها بول بريمر هو قرار حل الجيش العراقي الذي عد من القرارات التي كانت لتداعياتها الامنية الاثر الكبير على العراق شعبًا وحكومة[xliii]، كما وان بريمر هو اول من اسس للطائفية السياسية فقد شكل مجلس حكم انتقالي بني على اساس المحاصصة الطائفية وليس على اساس الانتماء إلى العراق، كما واصدر بريمر القانون أو الامر رقم (٩٧) لسنة ٢٠٠٤، والخاص بتشكيل الاحزاب والهيئات السياسية والذي لا يزال معمولاً به حتى انتخابات الدورة الثالثة ٢٠١٤.[xliv]

في عام ٢٠٠٧ اقر مجلس الشيوخ الامريكي بقرار غير ملزم[xlv]، خطة لتقسيم العراق إلى ثلاث دول (سنية وشيعية وكردية) تمارس الحكم الذاتي في ظل دولة كونفدرالية ضعيفة هذه الخطة كان قد دعي اليها السيناتور(جوزيف بايدن) رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الامريكي وعرفت هذه الخطة باسم (مشروع جوزيف بايدن)[(*)].

وقد كشفت تقارير عالمية كيف ان وكالة التنمية والمعونة الامريكية قدمت منذ بداية الاحتلال للعراق ما يزيد على ٣٨٠ مليون دولار امريكي لدعم مؤسسات

المجتمع المدني في العراق من جمعيات الدفاع عن حقوق الانسان وكلات الانباء والصحف والاحزاب، وانتهاء بدعم شخصيات سياسية وفكرية وجامعية ودينية بهدف الترويج للسياسة الامريكية في العراق.

ولكن تغيرت هذه السياسة أي الامريكية أتجاه العراق بعد تمكن الجماعات الارهابية في يوم ١٠ حزيران ٢٠١٤، من السيطرة على الموصل ثاني اكبر المدن العراقية، اعقبه طلب من الحكومة العراقية لتقديم مساعدة امريكية لمواجهة تقدم المسلحين في شمال العراق، الان الرئيس اوباما تجاهل هذا الطلب، ويبدو ان الادارة الامريكية ونتيجة لعدم توافق سياسات الحكومة العراقية مع سياستها، تحاول استعمال جو الازمة للضغط على رئيس الوزراء نوري المالكي آنذاك على تقديم بعض التنازلات ذات الصلة بتشكيل اوسع للحكومة العراقية.

فالتنظيم الارهابي في العراق والشام أو ما يعرف بـ(داعش) كان وليد انجب عن قصد في بيئة مثلى استوعبته دون التفات من احد، وتلك هي القضية الاهم فكانت خطة اوباما الحاضنة الاوفر لولادته حتى اذا ما اصاب الارهاب دائرة الانشغال الجمعي انتقل إلى الحاضنة الاكبر التحالف الدولي.[xlvi]

وبذلك فإن الولايات المتحدة الامريكية ومن أجل تأمين مصالحها في المنطقة فأنها قد استخدمت الضغط و الهيمنة على القرار السياسي العراقي لفرض رؤاها على الإقليم بكامله، بل وحتى التدخل في تحديد خيارات العراق تجاه دول العالم والجوار، وبذلك فقد اصبح صانع القرار السياسي العراقي لا يملك القدرة على اصدار القرارات التي من شأنها ان تكون قرارات مصيرية وحاسمة، ما لم يمر القرار عبر البوابة الامريكية.

نستنتج من ذلك أن الولايات المتحدة الامريكية تشكل واحدة من اهم المتغيرات الخارجية التي تقوم بدور مهم في التخطيط الاستراتيجي وكذلك تشكل عاملاً مهمًا في القضايا الخاصة بالمحور التنفيذي والسياسي المتعلق بعملية صنع القرار السياسي في العراق.

ب- المنظمات الدولية:

- الأمم المتحدة:

من اجل اعادة احياء دور الامم المتحدة في حل القضايا الدولية، ومن اجل أضفاء الشرعية الدولية على سياسة الولايات المتحدة الامريكية في العراق واعادة بناء نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي على اسس و معاير مختلفة عن السابق

ومؤطرة بإطار الحرية والديمقراطية و الاستقرار والامن ومحاربة الارهاب، راحت الامم المتحدة تحاول ان تمارس دورا في العملية السياسية ابتداءًا من قرار رقم ١٤٨٣ لعام ٢٠٠٣ الذي اعترف فيه صراحة بالاحتلال الامريكي و البريطاني للعراق والتعامل معه على اساس ذلك.

كما وقد كان للأمم المتحدة دورًا فاعلاً وحيوياً في شؤون العراق الإنسانية والإصلاح الديمقراطي وكذلك في عملية الانتخابات والحقوق السياسية، إذ قامت الأمم المتحدة بتنفيذ العديد من المشاريع والبرامج المختلفة عبر التعاون والشراكة مع الحكومة العراقية ومع منظمات المجتمع المدني وعدد من الشركاء الدوليين، وتغطي هذه المشاريع قطاعات مختلفة عبر منظماتها العاملة في العراق حتى وصل عددها إلى (١٦) منظمة وبرنامجاً وصندوق، كمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، وكذلك بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (اليونامي).

فالولايات المتحدة كانت بمثابة القوى الدافعة للكثير من قرارات مجلس الامن الدولي والتي منها، قرار رقم ١٤٨٣، لعام ٢٠٠٣ الذي ذكرناه في صفحات سابقة والذي بموجبة عدت الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا دولتين محتلتين طبقًا لقواعد القانون الدولي، وبهذا القرار تكون الدولة العراقية قد انهارت تمامًا بأعتراف مجلس الامن الدولي.[xlvii]

ولكن هذا القرار لم يقتصر على تدويل وشرعنة الاحتلال، وانما نقل إلى سلطة الاحتلال جميع موجودات برنامج النفط مقابل الغذاء بحيث يمكن القول بموضوعية مطلقة، ان الهيمنة الامريكية على الثروات النفطية العراقية قد بدأت بصورة غير مباشرة عبر الامم المتحدة، منذ قرارات مجلس الامن (٧٠٦ و٧١٢ و ٩٨٦):

رفع العقوبات الاقتصادية على العراق، وانهاء لجنة العقوبات المشكلة بموجب القرار (١٩٩٠\٦٦)، تبعًا لإنهاء الجزاءات حسب ما جاء في الفقرة (١٩) من القرار.

أ- اعادة اعمار العراق على نفقته وتحديدًا من نفطه.

ج- نص القرار على إنشاء (صندوق تنمية العراق)، وحددت مهم هذا الصندوق وفق الفقرة (١٤) من القرار، وهذه المهام هي:

- تلبية الاحتياجات الإنسانية للعراق.
- اعادة بناء الاقتصاد واصلاح الهياكل الاساسية للعراق.
- مواصلة نزع اسلحة العراق.

- الاغراض الاخرى التي تعود بالفائدة للشعب العراقي، ولم تحدد ماهي تلك الاغراض.

وما يؤخذ على هذا القرار انه انشأ (صندوق لمساعدة العراق)، ولكن عوائده من اموال العراق، والمنطق والعدل يقضيان ان تأتي المساعدة من الاخرين، وليس من المعتدى عليه، وقد تم ابرام عقود بين الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا مع الحكومة العراقية لتنفيذ ما اسماه قرار اعادة بناء العراق، وقد تكون كلفة العقد الحقيقي لا تتجاوز على اعلى تقدير (١٠٠) مليون دولار أمريكي، في الأمم المتحدة القرار (١٦١٩) الصادر في ٢٠٠٥، دعمًا اميًا لسلطة الاحتلال، مضافًا حين العقد الذي يجري ابرامه يصل إلى (١٠) مليار دولار، فضلاً عن هذه القرارات فقد اصدرت مما قدمه القرار (١٥٥٧) من دون محاسبة أو تقيد، ومن خلال ما تقدم ذكره من القرارات يمكن القول ان مجلس الامن في تلك المدة قد ادى دورًا فاعلاً لشرعنة الوجود العسكري الامريكي في العراق.[xlviii]

وأصدر مجلس الأمن قرارا رقم (٢١٠٧) لعام ٢٠١٣، و الذي يقضي بإخراج العراق من طائلة الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، الذي فرض عليه في اطار العقوبات الدولية بعد غزوه للكويت، ليحقق بذلك مطلبا انتظره العراقيون منذ اكثر من ٢٣ عاما.

كما ارتأت الامم المتحدة ان تقوم بدور استشاري في المهام الجسيمة التي على الحكومة العراقية القيام بها والتي يمكن تحديدها بالاتي:

- أن تعم الديمقراطية بين فئات واحزاب العراق المختلفة.
- أن تضع اسس ناجحة لتحديد صيغة العلاقة بين الجهات السياسية العراقية المستندة إلى فتح الحوار الايجابي بين الجميع.

نستنتج مما سبق ذكره ان قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن قد اثرت بشكل مباشر على صناع القرار في العراق وبالتالي على السياسة العامة بشكل عام، وعلى الرغم من كون دور الامم المتحدة كان دورًا اميًا فاعلاً إلا انه قد خضع للهيمنة الامريكية من خلال سيطرة الولايات المتحدة الامريكية على قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن، وفي الختام يعود الامر إلى الامم المتحدة لتكسب دورًا فاعلاً لنفسها في العراق وذلك عبر تعزيز استقلاليتها في اتخاذ قراراتها بعيدا عن الهيمنة الامريكية.

- صندوق النقد الدولي:

تكمن اهمية (صندوق النقد الدولي)[*] في كونه من اهم المصادر التي تقوم بتمويل واقراض مختلف الدول وذلك لمساعدتها في حالة حدوث مشكلة اقتصادية أو عجز في ميزان المدفوعات كما انه يقوم برسم السياسات الاقتصادية لوضع الدول التي تعاني من مشاكل اقتصادية على المسار الصحيح بدلا من ان تقوم الدولة بأتخاذ تدابير واجراءات تؤدي في النهاية إلى الاضرار بالاقتصاد والرخاء الوطني للدولة.[xlix]

وبعد عام ٢٠٠٣ بدأ العراق بالتعاون مع الاطراف الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لمعالجة ملف الديون الخارجية والتعويضات، أذ استطاعت الحكومة العراقية من عقد اتفاق مع نادي باريس عام ٢٠٠٤ يتضمن تخفيض الديون العراقية بنسبة ٨٠%على مراحل ثلاثة تنتهي اواخر ٢٠٠٨، بشرط ايفاء العراق بالتزاماته في اطار الترتيبات المؤقتة المبرمة مع صندوق النقد الدولي والمتعلقة بتطبيق الاصلاحات الاقتصادية، بحيث لا يتبقى بعد ذلك الا مبلغ (٣٦) مليون دولار من ديون العراق، وهو ما تحقق بنجاح، اما معضلة التعويضات فأن العراق استطاع تسديد ما قيمته (٢٠) مليار دولار إلى جهات حكومية وخاصة وبقى عليه ان يدفع ما يعادل نحو (٣٣) مليار دولار تقتطع بنسبة ٥% من عائدات النفط حسب قرار مجلس الامن رقم ١٤٨٣.

وقد قدم صندوق النقد الدولي إلى العراق مساعداته على اربعة مراحل منذ ٢٠٠٣ إلى غاية ٢٠٠٧، وقد عبر نائب المدير الاداري لصندوق النقد الدولي (تاكاتوشي كاتو) عن ضرورة تحقيق العراق لالتزامه في تحقيق الامن في البلاد لان تحسين الضرف الامني على حد تعبيره هو العامل الحاسم في تحقيق الاصلاح الاقتصادي في العراق، واكد على ان انخفاض معدل انتاج النفط العراقي في عام ٢٠٠٦ وتعطيل تنفيذ الموازنة الاستثمارية في العام ٢٠٠٧، وارتفاع نسبة التضخم في العراق، كانت نتيجة العنف في البلاد، وقد اشاد بإنجاز الحكومة العراقية الذي عده ايجابيًا بتحرير استيراد البنزين الخاص، وبمواصلة برنامج زيادة اسعار منتجات النفط المحلية.

وقد ربط صندوق النقد الدولي موضوعة الخصخصة – كطريق للإصلاح الاقتصادي – بموضوعة الديون العراقية وسبل معالجتها على وفق شروط صندوق النقد الدولي، مما خلق مشاكل اقتصادية و اجتماعية اربكت حيات الناس المعيشية بسبب ارتفاع الاسعار الرسمية للمواد الغذائية و المشتقات النفطية إلى اضعاف ما كانت عليه قبل الاحتلال.[l]

٢- الضغوط الإقليمية:

يرتبط العراق في مجاله الإقليمي بست دول مجاورة في نطاق حدود يبلغ طولها (٣٦١٣كم) تقريبًا، وهي الكويت بحدود (٢٤٢كم) تقريبًا والسعودية بحدود تبلغ (٨١٤كم)تقريبًا، وسوريا بحدود تقدر بـ (٦٠٥كم)، وتركيا بحدود تقدر بـ(٣٣١كم) ثم ايران بطول خط حدودي يبلغ (١٤٥٨كم) واخيرًا الاردن بحدود تبلغ (١٨١كم).[li]

وبعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣، اصبحت الأطراف الاقليمية – ولاسيما السعودية، إيران، تركيا الكويت، سوريا والاردن – تمتلك اجندات متعارضة حول مستقبل العراق، وتتداخل هذه الاجندات مع القلق حيال الاجندة الامريكية في الشرق الاوسط وحيال التطورات الداخلية في هذه الدول ذاتها.

وإذا فنجد ان تأثير العوامل الاقليمية قد يكون عبر اتخاذ هذه الدول قرارات معينة تعمل كمحدد لصناع القرار وقد يكون تأثيرها من خلال التدخل المباشر او غير المباشر في الشؤون الداخلية العراقية، كما ان هذا التدخل قد يؤثر سلبيًا أو ايجابيًا، أي يمكن القول ان الضغوط الاقليمية تتضمن، كل ما يصدر عن دول الجوار الاقليمي من قرارات واعمال وتوجهات تؤثر على اداء صناع القرار السياسي في العراق وبالتالي التأثير في صنع السياسة العامة.

أ- دول الجوار غير العربية:

- ايران:

يرتبط الدور الايراني في العراق برغبة الجمهورية الاسلامية في ممارسة دور اقليمي اوسع، ترى انها تستحقه في ظل قدرتها السياسية والاقتصادية والعسكرية فضلاً عن اهميتها الجيوبولتيكية. واعتمدت ايران في ممارسات هذا الدور بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣على ادوات عديدة، منها رغبة ايران بمد الجسور والعلاقات مع القوى السياسية لرسم علاقة جديدة تؤسس فيما بعد لجوار يعتمد على السلام والاحترام المتبادل لسيادة الدولتين وطي صفحة الحروب التي حدثت بين الدولتين في عهد النظام السابق. لذا كانت ايران اول دولة تعترف بمجلس الحكم العراقي المؤقت، كما انها قد دعمت الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥، وكانت اول دولة ترحب بالقرار الاممي ١٥٤٦، الخاص بنقل السيادة للعراقيين.[lii]

وفي الاتجاه نفسه اتهمت الولايات المتحدة الامريكية ايران بالتدخل في انتخابات ١٥ كانون الثاني ٢٠٠٥ و٢٠١٠، وبالسعي إلى التأثير في عملية تشكيل الحكومة العراقية من خلال علاقتها بالأحزاب الشيعية وكذلك تحالفها مع الكرد، كما اتهمت

ايران بتدريب جماعات مسلحة وتزويدها بالسلاح لقتال القوات الامريكية في العراق. وترى الولايات المتحدة ان ازدياد النفوذ الايراني في تقرير الشأن العراقي يعيق المصالح و الخطط الامريكية في العراق.[liii]

وفي السياق ذاته، اي فيما يخص سياسة ايران اتجاه العراق، يرى تقرير مركز الامن الامريكي الجديد لعام ٢٠١٢، (CANS)، (بأنه قد تنامى تأثير ايران على العراق بعد الانسحاب الامريكي، بما يثير مخاوف دوائر صناع القرار الامريكي، اذ ان ايران لها تأثير واضح على صناعة القرار العراقي والسياسات العراقية، الا ان هذا التأثير لا يعني السيطرة الكاملة لإيران، على الرغم من ان ايران تحظى بنفوذ سياسي ملحوظ في العراق، إذ ما زالت الولايات المتحدة يساورها الشك أتجاه الاهداف والانشطة الايرانية في المنطقة).

اما فيما يخص النفوذ الاقتصادي الواسع لإيران في العراق، فقد عقد بين الدولتين اكثر من (١٧٠) اتفاقية تعاون في المجالات كافة، وبلغ حجم التبادلات التجارية عام ٢٠٠٩ بنحو (٧) مليار دولار، بحيث اصبحت ايران شريكًا تجاريًا رئيس للعراق وعلى الرغم مما تقدم الا ان هناك ملفات عالقة بين ايران والعراق قد تؤدي إلى توتر العلاقات الثنائية.

ونستنتج من ذلك، ان ايران ترتبط مع العراق بمصالح سياسية واقتصادية وثقافية ودينية، فضلاً عن علاقتها التاريخية مع مكون اساسي من مكونات العراق، ووجود المراقد الدينية المقدسة في النجف الاشرف وكربلاء المقدسة، وبغداد وسامراء ووجود الحوزة العلمية في النجف التي تتلمذ فيها اهم المرجعيات واكثرها تأثير في الواقع الايراني قديمًا وحديثًا، واستنادًا إلى هذه الحيثيات تجد ايران ان طبيعة المرحلة تقضي ان تكون لإيران كلمة ورأي بين اوساط القوى السياسية العراقية، يمكن ان تؤخذ بنظر الاعتبار، خاصة عند تلك القوى الاسلامية – الشيعية على وجه الخصوص – التي ترتبط واياها بعلاقات طويلة، وهي قوى لها حضورها وتأثيرها الفاعلان في المشهد السياسي العراقي الراهن.

- تركيا:

تبنت تركيا مجموعة من الثوابت اتجاه العراق منذ تغيير الخريطة العراقية بعد الحرب على العراق عام ٢٠٠٣، وشكلت جامعًا مشتركًا بين مختلف القوى السياسية والعسكرية والاقتصادية التركية متمثلة في الحفاظ على وحدة الاراضي العراقية، و منع اقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق.

- ان التفكك السياسي والعرقي للعراق شجع تركيا على المطالبة بمنح تركمان العراق – منطقة كركوك – حقوقًا ثقافية وحكمًا ذاتيًا وان لا يكونوا بأي حال تابعين لمنطقة الحكم الذاتي التي يتمتع بها اقليم كردستان.
- بناء علاقات قوية مع الحكومة المركزية العراقية، والتعاون مع جميع الاطراف في العراق.
- تعبئة دول الجوار العراقي لدعم مسار التطبيع بين مختلف مكوناته الاجتماعية والسياسية.[liv]

وهنا تجدر الاشارة إلى ان هناك قضايا تعد اساسية تحكمت في السياسة التركية ازاء العراق منذ عام ٢٠٠٣، مما انعكس تأثيرها في العلاقات بين الدولتين، وهي القضية الكردية ومدى الضغط الذي مارسته تركيا على الاحزاب الكردستانية، والتدخل التركي في الشأن العراقي عبر دعم أطراف سياسية سنية من خلال مبادرتها التي عدها البعض بالإيجابية المتمثلة بالدفع بالقوى والأحزاب السياسية السنية للمشاركة في العملية السياسية [lv]، والمصالح الاقتصادية التركية في العراق ومدى الضغط الذي مارسته تركيا على القوى السياسية الحاكمة في العراق ليصبح العراق أكبر سوق لشركات الإنشاء التركية في الشرق الأوسط ، والموقف التركي من اللجوء السياسي لطارق الهاشمي أحد القياديين في الحزب الاسلامي العراقي، فضلاً عن موقف تركيا من الإرهاب وبالأخص من التنظيم الإرهابي (داعش).

هذه الوسائل جميعها تستطيع تركيا عبرها ان تقوم بالضغط على صناع القرار العراقي، في حين لا يملك العراق سوى الوسيلة الاقتصادية بأوجهها المختلفة من النفط مرورًا بالتجارة وانتهاء" بالشركات التركية اذ تستطيع الحكومة فرض رسوم جمركية على السلع التركية وتحجيم دور الشركات والتوريدات من تركيا وهذه المنظومة من شأنها ان تجعل تركيا تدرك جيدًا انها لابد ان تتفاهم مع الحكومة الاتحادية.

ب- دول الجوار العربية:

- سوريا:

رفضت سوريا اسقاط النظام السياسي العراقي السابق، بل اسهمت في دعم النظام العراقي اعلاميًا ولوجستيًا، اما بعد سقوط النظام السياسي السابق في العراق في ٩ نيسان ٢٠٠٣،فتحت سوريا حدودها للجوء الكثير من قادة وكوادر حزب البعث العربي الاشتراكي ومن قيادات الجيش العراقي ومن اقارب الرئيس السابق صدام حسين ومقربيه في بادرة فسرت بسوء النية، بالمقابل حذرت القيادة الامريكية سوريا

من التدخل السلبي في العراق، كما لوحت بإمكانية استخدام القوة ضد سوريا وتغيير نظامها السياسي وفق مبادئ اصلاح الانظمة السياسية في الشرق الأوسط.

فضلاً عن ذلك فقد فتحت سوريا حدودها مع العراق لعبور مجاميع ضخمة من المتسللين الاجانب (الجماعات الارهابية)، كما دعمت القيادات البعثية العراقية التي بدئت تشكل خلايا لمجاميع مقاومة ضد الوجود الامريكي في العراق كما شجع الرأي العام والاعلام السوري على الجهاد في العراق.[lvi]

كما وان رئيس مجلس الوزراء السابق نوري المالكي قد اتهم الحكومة السورية على اثر انفجارات ٢٠٠٩، بتورطها بهذه الانفجارات التي ذهب ضحيتها العديد من الابرياء و قد استهدفت هذه التفجيرات الوزارات السيادية في العراق كوزارة المالية والخارجية.

وقد كان (للأزمة السورية)[*] تأثير واضح على الشأن الداخلي العراقي فقد تغيرت اتجاهات بعض القوى السياسية ومنها القائمة العراقية اذ سارعت إلى اعتناق وجهة النظر التركية والخليجية حيال تطورات الوضع السوري، في حين وقفت قوى سياسية اخرى ومنها التحالف الوطني بقيادة حزب الدعوة– الذي يترأس قمة هرم الحكومة – موقف الرافض لأي تدخل خارجي في سوريا مع تحفظها على ما انتهجته جامعة الدول العربية من قرارات رأتها متسرعة ولن تقود الا إلى تفاقم الازمة السورية. ووفقًا لباحثين امريكيين فأن موقف الحكومة العراقية من الازمة السورية قد اثار غضب واستياء قادة الولايات المتحدة الامريكية، وذلك لان الحكومة العراقية والولايات المتحدة يتبنيان مواقف سياسية متباينة حيال الوضع في سوريا.

وعبر ما سبق نستنتج ان التدخلات السورية في الشأن العراقي كانت واضحة منذ سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣، ولكن على الرغم من ذلك فعلى القوى السياسية العراقية توحيد موقفها اتجاه الازمة سورية لما ستخلفه هذه الازمة من حالة عدم استقرار في حال تغيير النظام السياسي السوري، والذي سينسحب بدوره على تغيير توازنات القوى في المنطقة وهو ما يؤثر في العراق، وكذلك كي تستطيع صد الهجوم الذي تتعرض له كلا الدولتين من قبل العصابات الارهابية التي تهدف إلى توحيد العراق وسوريا تحت خلافة الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش).

- السعودية:

بعد تشكيل مجلس الحكم العراقي في ١٢\ تموز عام ٢٠٠٣، بقرار من سلطة الائتلاف الموحد ومنح هذا المجلس صلاحيات جزئية، اعترفت الجامعة العربية

بمجلس الحكم كممثل شرعي للعراق، وجاء الموقف السعودي منسجمًا مع موقف الجامعة العربية، اذ رحبت السعودية بهذا التحول السياسي في العراق، وفي عهد الحكومة العراقية المؤقتة عام ٢٠٠٤، قام رئيس الحكومة المؤقتة حينها اياد علاوي بزيارة إلى السعودية، تكررت هذه الزيارة في عهد الحكومة الانتقالية برئاسة ابراهيم الجعفري عام ٢٠٠٥، وكذلك في عهد اول حكومة عراقية عام ٢٠٠٦، برئاسة رئيس مجلس الوزراء السابق نوري المالكي وفي كل زيارة كان يتم فيها بحث العلاقات العراقية السعودية وسبل تطويرها، والتأكيد على اهمية تجاوز العقبات في العلاقة، وكذلك بحث الملفات العالقة بين العراق والسعودية، وفي مقدمتها الديون السعودية المترتبة على العراق وضبط الحدود وغيرها.

اما الجانب السعودي فأن سياسته اتجاه العراق تتلخص في محاولة السعودية وبعض دول مجلس التعاون الخليجي العمل على ايجاد نظام سياسي في العراق غير قادر على تهديدها والضغط عليها بشكل أو بأخر، فالسعودية وعلى الرغم من انها قد اعلنت بشكل رسمي انها تقف على الحياد من كل الكتل العراقية الا ان تصريحات قد صدرت من مسؤولين سعوديين كبار اظهرت ان الرياض تدعم قائمة اياد علاوي لرئاسة الحكومة· وتستخدم السعودية عدة أدوات غير مباشرة للضغط على الاحزاب والقوى السياسية في السياسة العامة في العراق.

فقد كانت لها بعض المواقف الايجابية اتجاه العراق منها، احتضان السعودية في عام ٢٠٠٥ الاطراف السياسية العراقية للتوقيع على وثيقة مكة، كما وتم افتتاح السفارة العراقية في الرياض في عام ٢٠٠٧.

وخلاصة القول ان استقرار الوضع في العراق مرتبط بمدى تعاون السعودية بمنع المتسللين من الدخول إلى العراق، وايقاف دعاة التكفير من بث فتاويهم لدعم العنف في العراق، ولكن على الرغم من المحاولات العراقية للانفتاح على السعودية اجابت السعودية وفق المنطق الحكومي العراقي بموقف بارد وغير جاد احيانًا.

- الكويت:

منذ عام ٢٠٠٣، و العراق يحاول اعادة بناء علاقته مع الكويت الا ان الاخيرة في كل مرة تثير مشكلات تؤدي إلى توتر العلاقات مرة اخرى و تقضي على اي امل بتطوير العلاقات بين الطرفين، فالكويت تمارس ضغوطها على العراق عبر ملفات عدة تستخدمها كسلاح ضغط موجه للعراق، والتدخل في شؤونه، وذلك لتحقيق مصالحها عبر استخدامها ملفات مختلفة ضد العراق، فمرة قضية ترسيم الحدود ومرة

اخرى قضية التعويضات والديون الكويتية، فضلاً عن قضية الاسرى والمفقودين والممتلكات الكويتية وكذلك قضية حقول النفط المشتركة، والاصرار على عدم خروج العراق من طائلة البند السابع.[lvii]

واخيرًا قضية انشاء ميناء مبارك الكبير، الذي يعد من اهم الملفات التي حدت من تطوير العلاقات العراقية الكويتية بعد ٢٠٠٣، ففي عام ٢٠١١ شرعت الكويت بإنشاء ميناء مبارك الكبير، اي بعد عام من فكرت قيام وزارة النقل العراقية بوضع حجر الاساس لمشروع ميناء الفاو الكبير وعلى اثر ذلك ولدت ازمة مركبة (اقتصادية – سياسية) بين العراق والكويت تصاعدت على اثرها التصريحات عبر و سائل الاعلام من قبل السياسيين والمعنيين بالشأن الاقتصادي والملاحي، محذرة من مخاطر هذا الميناء على مستقبل الحركة الملاحية في الموانئ العراقية وعلى مستقبل الاقتصاد العراقي ككل.

وتأسيسًا لما سبق فان على الحكومة العراقية ان تجد الاستراتيجية وطنية متفق عليها بين الكتل السياسية كافة لا تثير الجدل بقدر ما تمثل قاعدة لمشروع وطني مشترك لاتخاذ قرار جماعي، من حيث الاهداف والوسائل واليات اتخاذ القرار لمجابهة الاطماع الاقليمية للدول المجاورة للعراق بما فيها الكويت.

- الأردن:

أعلنت الاردن تأييدها لعملية نقل السيادة للعراقيين، والحكومة المؤقتة برئاسة اياد علاوي في حزيران \٢٠٠٤، وتحركت العلاقات الاقتصادية بين البلدين خلال هذه المدة رغم توتر الاجواء بعد حادث تفجير السفارة الاردنية اواخر عام ٢٠٠٣، وقد اتسمت السياسة الاردنية ازاء العراق آنذاك باتجاهين:

الاتجاه الاول: ينطلق من الواقع الاقتصادي الهش وحاجة الاردن إلى النفط والاقتصاد العراقي من جهة، وحرص الاردن على الحفاظ على علاقاته الاستراتيجية الوثيقة مع الولايات المتحدة الامريكية وبالتالي تأييد الخط الامريكي في العراق من جهة ثانية.

- الاتجاه الثاني: السياق العام للتوجس العربي من الوضع العراقي، فقد صرح الملك عبد الله عام ٢٠٠٤ قائلاً (اذا قيض للأحزاب الموالية لإيران بالسيطرة على العراق فان النتيجة ستكون هلالاً تسيطر عليه الحركات والحكومات الشيعية يمتد من لبنان عبر سوريا وايران والعراق إلى الخليج).
- ولكن ما ان بدء عام ٢٠٠٥ حتى حمل معه بوادر الخلاف والتوتر العراقي الاردني بسبب ما عرف بـ (العمليات الارهابية)، فضلاً عن احتفاظ الاردن ببعض

رموز النظام العراقي السابق والمتهمين في الضلوع بالتخطيط لبعض العمليات التي حدثت في العراق.[lviii]

تأسيسًا لذلك تصاعدت الازمة الدبلوماسية بين الدولتين، وخاصة خلال مرحلة العنف التي اجتاحت العراق، وبذلت جهود عراقية اردنية لتطويق الازمة عبر زيارات رسمية عالية المستوى بين الدولتين وقعت فيها اتفاقيات تعاون عديدة تضمنت عدم سحب الدعم الاقتصادي وخاصة المشتقات النفطية العراقية للأردن مقابل التزام الاردن بأغلاق حدودها امام المتسللين من الارهابين للعراق.

كما وشهدت العاصمة الاردنية عمان خلال المرحلة السابقة للانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٠، عقد الكثير من اللقاءات التنسيقية بين قيادات عراقية افضت إلى تشكيل (القائمة العراقية) التي لازالت تتخذ من عمان مقرًا للعديد من لقاءاتها القيادية.

نستنتج مما سبق، ان الدول الاقليمية المجاورة للعراق - سواء كانت عربية ام غير عربية- تمتلك قوة وقدرة تمكنها من ممارسة سياستها التي تهدف إلى تحقيق مصالحها داخل العراق من عبر التأثير بطرق مختلفة على صناع القرار السياسي من المشاركون في صنع السياسة العامة العراقية.

الخاتمة:

نستنتج من هذا البحث، أن أبرز الأسباب التي هيأت لأكثر من دولة ان تكون لاعبًا على الساحة السياسية العراقية هو تلك القوى التي غلبت مصالحها على مصالح البلاد، فالدعم المالي والسياسي والاعلامي يمتلك من سلطة الاغراء بحيث تتراجع الاولوية الوطنية لحساب اولويات اخرى، فالنظر بعين الانتماءات والهويات الضيقة اسهم بشكل كبير في جعل العراق مسرحًا مكشوفًا امام مخططات الخارج، ويبدو ان العلاقة مع تلك الدول قد توطدت إلى حد يتعذر به معرفة كيف يمكن للعراق ان ينأى بعيدًا عن هذه التأثيرات، وبالتالي فان موقف العديد من القوى والاحزاب السياسية انما يأتي متناغمًا ومتأثرا بموقف هذا الطرف أو ذاك.

وعبر ما سبق ذكره يرى الباحث ان التحديات و التهديدات فضلاً عن المعوقات الداخلية والضغوط الخارجية التي يواجهها صانع القرار السياسي العراقي قد عملت على اضعاف قدراته في تمثيل مصالح المجتمع و ادارتها، وبالتالي عدم قدرة صانع القرار على تنفيذ قرارات وسياسات الحكومة في الدولة بالشكل الذي يرغب فيه.

النتائج:

١. يعد الاحتلال الأمريكي العامل الرئيسي في تنفيذ المشاكل التي تعاني منها العراق، كعدم المشاركة في العملية السياسية ونقص شرعيتها وعدم مصداقيتها وانعدام التوافق السياسي والاجتماعي وفرق العراقيين شعبًا وأقوامًا تتنافر فيما بينها.
٢. التدخل الخارجي والإقليمي، وانفتاح النخب السياسية على الدول الإقليمية وقبولها بالتدخل أكثر من انقسامها على بعضها البعض، وتدخلها بشكل سلبي بما يؤثر على منظومة الدولة ككل.
٣. انتشار مشكلة الفساد والرشوة وغياب الرقابة وارتفاع نسبة الفقر والبطالة والفوضى وأعمال العنف ونقص الخدمات وانتشار الأمراض وانتهاك حقوق الإنسان.

التوصيات:

٤. قيام حكومة عادلة ديمقراطية لا فئوية ولا طائفية ولا قومية تجمع العراقيين كلهم وتجعل العدل والأمان رائدها، وذلك من خلال التسامح المتحضر الإنسان العراقي على التخلي عن خوفه.
٥. إعادة اعتبار للهوية الوطنية العراقية من خلال تأكيد روح المواطنة وتغلبها على الولاءات الضيقة والارتقاء بالوعى السياسي للفرد العراقي.
٦. الابتعاد عن فكرة المحاصصة الطائفية والسياسية والالتزام بمعايير العدل والموضوعية والكفاءة في جميع الأمور والمسائل.
٧. اعتماد حسن الجوار من قبل الحكومة العراقية وتطوير علاقتها على مختلف المستويات ويضمن ذلك مصلحة العراق ومستقبله.

المراجع:

(i) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، نتائج انتخابات مجلس النواب العراقي لعام ٢٠١٤، للمزيد ينظر: http://ihec.iq/ar/index.php/ntaij.html

(ii) بلقيس احمد منصور ، **الاحزاب السياسية والتحول الديمقراطي (دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى)** ، مكتبة ، مدبولي ، القاهرة ، ط ١، ٢٠٠٤، ص ٢٨.

(iii) بطرس البستاني، قاموس المحيط، مطابع مؤسسة جواد للطباعة، لبنان، ١٩٧٧، ص٨٨٣.

(iv) ثروت مكي، الاعلام والسياسة **"وسائل الاتصال والمشاركة السياسية"**، عالم الكتب والنشر، القاهرة ، ط١، ٢٠٠٥، ص٦٥.

(v) ثناء عبد الله فؤاد، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤.، ص ١٩٠.

(vi) حسين علوان، التكييف الدستوري للانتخابات المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد الأول، السنة الأولى، ٢٠٠٥

(vii) حسين توفيق إبراهيم وعبد الجبار، أحمد عبد الله، **التحولات الديمقراطية في العراق، القيود والفرص**، ط١، مركز الخليج للأبحاث، دولة الامارات العربية المتحدة بـ دبي- ٢٠٠٥. م، ص٣٠.

(viii) حمدى عبد الرحمن: العرب وعصر الديمقراطية الافتراضية، دراسة تأصيلية لمفهوم المشاركة السياسية، دروس من الحالتين التونسية والمصرية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، صحيفة الاقتصادية الالكترونية. الثلاثاء ٣٠ يونيو ٢٠٠٩م.

(ix) حسيب، خير الدين، مستقبل العراق الاحتلال، المقاومة، التحرير والديمقراطية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤.

(x) عامر حسن فياض، **بناء الدولة المدنية وشقاء التحول الديمقراطي في العراق المعاصر**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية والمنشور في المجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٣٦)، حزيران ٢٠٠٨، ص ١٧١.

(xi) سيناء علي محمود، **التعددية الحزبية في العراق بعد عام ٢٠٠٣**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص٢٢.

(xii) أبرو، فيليب، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة محمد عرب صاصيلا ، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت ، ١٩٩٨، ص ص ٣٢٩ – ٣٣١.

(xiii) أحمد سعد تاج الدين ، **الشباب والمشاركة** ، الهيئة العامة للاستعلامات ،ط٢ ، القاهرة ،٢٠١٢ ص ١٥.

(xiv) إسلام ناجي المتروك، **مستقبل التعددية الحزبية وأثرها على الحراك الديمقراطي في دولة الكويت**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١٠، ص ١.

([xv]) الشطي، إسماعيل وآخرون، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣.، ص ٦.

([xvi]) أسماء جميل وفالح عبد الجبار، **الأحزاب السياسية في العراق**، مركز الرافدين للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٣، للمزيد ينظر: id= 673&http://alrafedein.corn/news.php?action=view

([xvii])اسماعيل علوان التميمي، حقوق الإنسان في الدساتير العربية، الحوار المتمدن، العدد ٢٥٨٨ في ٢٠٠٩، عن الموقع www. ahewar. org.

[xviii] منذر الفضل، **مشكلات الدستور العراقي**، دار اراس للطباعة والنشر، أربيل، ٢٠١٠، ص ٧.

[xix] دهام محمد العزاوي، **الاحتلال الامريكي للعراق وأبعاد الفدرالية الكردية**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٨٧.

[xx] فاروق سامي وآخرون، **احكام وقرارات المحكمة الاتحادية العليا للعام ٢٠١٠**، من اصدارات جمعية القضاء العراقي، المجلد الثالث، ٢٠١١، ص ١٧.

[xxi] المرجع السابق، ص ٤٥

[xxii] ارنت ليبهارت، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**، ترجمة حسني زينة، معهد الدراسات الإستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٦، ص٤٧. وكذلك ينظر الى:

Alain-Marc Rieu, **European democratic Culture**, The Open University, London, 1995 , p.209

[xxiii] علي فارس حميد، **التخطيط الاستراتيجي للأمن القومي العراقي (دراسة في التخطيط الاستراتيجي العراقي بعد عام ٢٠٠٣**، مركز رؤية للبحوث و الدراسات الاستراتيجية،بغداد،٢٠١٢، ص ١٤٤.

[xxiv] حسن تركي عمير، **اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق**، مجلة ديالى، جامعة ديالى، كلية القانون والعلوم السياسية، العدد الثامن والخمسون، ٢٠١٣، ص ١٣٦.

[xxv] حسن تركي عمير، **المرجع السابق**، ص ١٥٣.

[xxvi] أمل هندي الخزعلي ، **جدلية العلاقة بين الديمقراطية – المواطنة والمجتمع المدني العراقي (العراق أنموذجا)**، في إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق ، تقديم د. جابر حبيب جابر،ط١، دار الضياء للطباعة والتصميم، النجف الاشرف ، ٢٠٠٩.

[xxvii] نور الدين الحيالي، **المشاريع الكبرى لتقسيم العراق ومحافظاته (محاولة الاعادة تشكيل العقل السياسي العراقي)**، بغداد، ٢٠١١، ص ص ٢٤٤- ٣٣٧.

[xxviii] محمد صادق الهاشمي، **الثقافة السياسية للشعب العراقي وابرز تحولاتها**، مركز العراق للدراسات، بيروت الطبعة الثاني، ٢٠١٣، ص١٣٠.

[xxix] حافظ علوان الدليمي، **ديمقراطية الاحزاب و الاحزاب الديمقراطية: دراسة لحالة العراق بعد عام ٢٠٠٣**، ص ٢٨٠.

[xxx] أية (٢٧) سورة البقرة.

[xxxi] بدر ناصر السلطاني، **الفساد ودوره في تحجيم الأداء الاقتصادي العراقي بعد الاحتلال،** التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠٠٨، ص ٣١٦.

[*]الارهاب ظاهرة قديمة جاءت بها البشرية منذ قرون بعيدة، و ان الامر المثير لتلك الظاهرة هو الابعاد الخطيرة التي اتخذتها خلال القرن العشرين حيث شملت الموجة الارهابية مناطق عديدة في العالم، ففي اواخر القرن التاسع عشر و مطلع القرن العشرين كانت تركز عادة على تصفية رجال الدولة، فقد اطلقت النار على عمدة بطرسبرغ، كما اغتيل القيصر الروسي الكسندر الثاني. لمزيد من التفاصيل ينظر إلى:
امين المشابقة، سعد شاكر شبلي، **التحديات الامنية للسياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره،** ص ١١٠

[xxxii] منعم خميس مخلف و سمير برهان رشيد، **مكافحة الارهاب بين الالتزام السلبي والالتزام الايجابي للدولة، مجلة قضايا سياسية،** جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العددان ٣٧-٣٨،٢٠١٤، ص٣٠١

[xxxiii] الاعمال المسلحة في العراق: طبيعتها، نماذجها، حلقاتها، ترجمة مركز العراق للأبحاث، بغداد، ٢٠٠٦، ص ٧، منتصر العيداني، قيادة الانتقال والتنمية السياسية، **مصدر سبق ذكره،** ص ٣٣١.

[xxxiv] محمد عبد صالح حسن، **العقبات الاقتصادية التي تواجه العمل التنموي (فترة ما بعد ٢٠٠٣)** دراسة تحليلية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة و الاقتصاد، العدد السابع والعشرون،٢٠١٠،ص ٥٤.

[xxxv] حسن لطيف كامل الزبيدي، **النفط و السياسة النفطية في العراق،** مركز العراق للدراسات، بغداد،٢٠٠٧، ص ٩.

[xxxvi] ماجد محمد خوري الداوودي، **هموم الشعب العراقي الاقتصادية والاجتماعية والخدمية في ظل الاحتلال الامريكي للعراق،** م **مرجع سبق ذكره،** ص٦١. وكذلك ينظر الى: اديب قاسم شندي، **مرجع سبق ذكره،** ص ١٣.

[xxxvii] يحيى الكبيسي، **نذر الفدرالية في العراق المسار والتوجه،** مختارات من وقائع الندوة التي نظمها المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، مجلة شؤون سياسية، العدد الثاني، ٢٠١١، ص ١٣٨.

[xxxviii] عامر عياش عبد، لطيف كريم محمد، **فكرة التعددية و الوحدة الوطنية في الدستور العراقي الجديد،** وقائع المؤتمر السنوي الذي عقده مركز صلاح الدين الايوبي في جامعة تكريت في ١٩-٢٠ تشرين الثاني ٢٠٠٧، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٩،ص ٩٩.

[*] عرفت المعاهدة التي عقدت اعقاب الحرب العالمية الاولى، الاقليات بانهم (سكان الدولة الذين يختلفون عن الاغلبية الساحقة في العنصر أو اللغة أو الدين)..

[xxxix] محمد كاظم علي، **الوحدة الوطنية في ماليزيا: الواقع وابعاد المستقبل،** من كتاب لمجموعة باحثين(**الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في العالم الثالث**)، مطبعة التعليم العالي، الموصل، ١٩٨٩، ص٢٧٤.

(*) تقوم الطائفية بدور رئيس في الازمة العراقية في مرحلة ما بعد انهيار النظام السابق، ويعدها مراقبون أم الازمات و منها تولدت وتفرعت الازمات الاخرى، و لعلنا نوافق الرأي القائل ان الطائفية ليست وليدة اللحظة الراهنة أو الاحتلال الامريكي للعراق، بل هي نتاج التاريخ و الجغرافية، ضاربة جذورها في العمق الا انها تبلورت وظهرت نتائجها عندما عزز الاحتلال وما جاء به من قوانين واساليب للحكم و الحياة النهج الطائفي بين العراقيين. لمزيد من التفاصيل ينظر الى: محمود الشناوي، ال**عراق التائة بين الطائفية والقومية**، دار هلا للنشر و التوزيع، القاهرة،٢٠١١،ص ص ٢٠٢-٢٠٤.

(xl) مهدي جابر مهدي، **اشكالية تعثر الديمقراطية في العراق بعد ٢٠٠٣**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٤٠٥، ٢٠١٢، ص ص ١٤٨-١٤٩.

(xli) علي فارس حميد، **التخطيط الاستراتيجي للأمن القومي العراقي، مرجع سبق ذكره**، ص ٩٥.

(xlii) احمد عمر الراوي، **دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣**، دار الدكتور للعلوم، بغداد، ٢٠٠٩، ص٢١٩.

(xliii) رياض عزيز هادي، **البرلمان في العراق (دراسة في الواقع وتأملات المستقبل)**، بغداد، ٢٠٠٥، ص٩.

(xliv) عبد الوهاب عبد الستار القصاب، **احتلال ما بعد الاستقلال (التداعيات الاستراتيجية للحرب الامريكية على العراق)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيت النهضة، بيروت، ٢٠٠٧، ص ص ٢٩٦- ٢٩٧.

(xlv) رغم ان البعض – في محاولة لتقليل من اهمية ذلك القرار زعموا انهم بطبيعته (غير ملزم لا دارة الرئيس بوش – التي رفضته وغير قابل للتطبيق الا بموافقة العراقيين انفسهم الا ان خطورة هذا القرار تكمن في ان اغلب القرارات غير الملزمة في وقتها عادة ماتجد طريقها إلى التنفيذ في مرحلة تالية، وابرز دليل على ذلك قرار – أو خطة – تحرير العراق الصادر عام ١٩٩٩ في ولاية كلينتون، الذي وجد (قرار تحرير العراق) سبيله للتطبيق بعد اربع سنوات مع غزو واحتلال ذلك البلد في نيسان عام ٢٠٠٣. لمزيد من التفاصيل ينظر الى: محمد صادق الهاشمي واخرون، **قراءة تحليلية لمشروع جوزيف بايدن لتقسيم العراق**، دار الصنوبر للطباعة، بيروت، ص ٢١.

(*) تم التصويت على المشروع في المجلس الشيوخ الامريكي، وقد صوت للقرار ٧٥ شيخا" من اصل مئة وصوت ضده ٢٣ شيخا" وروج لهذا المشروع عبر وسائل الاعلام بصيغة، شيعستان وسنستان وكردستان. للمزيد من التفاصيل ينظر إلى: نور الدين الحيالي، **المشاريع الكبرى لتقسيم العراق ومحافظاته (محاولة الاعادة تشكيل العقل السياسي العراقي)**، بغداد، ٢٠١١، ص ٢٣٨

(xlvi) عبد الحسين شعبان، **بغداد – واشنطن في حيثيات الاتفاقية العراقية – الامريكية**، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات مطبعة الساقي، بيروت، ٢٠١١،ص ١٤٧.

(xlvii) باسل محسن مهنا، **الرؤية الامريكية للأمم المتحدة بعد عام ٢٠٠١**، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد(٤١)، تموز ٢٠٠٩، ص ١٣١- ١٣٢.

[xlviii] عبد علي كاظم المعموري وبسمة ماجد المسعودي، **الامم المتحدة والتضحية بالأمن الانساني في العراق**، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١١، ص ٢٠٥.

[*]- يعد صندوق النقد الدولي اهم مؤسسة تعني بشؤون السياسات الاقتصادية الكلية (النقدية والمالية) فهو وكالة متخصصة تابعة للامم المتحدة، انشأت بموجب معاهدة دولية عام ١٩٤٥، ويقوم اساسا" على فكرة ان النمو الاقتصادي القوي يعتمد بدرجة رئيسية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي واقامة اطار مؤسسي اساسي لاقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي وانتهاج سياسات هيكلية تتماشى مع متطلبات السوق. لمزيد من التفاصيل ينظر إلى: أسامة محمد ابراهيم، صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل، ينظر إلى شبكة الانترنت: http://www.eastlaws.com.

[xlix] منعم صاحي العمار واخرون، **علاقات العراق الخارجية ،التقرير الاستراتيجي ٢٠١٠-٢٠١١**، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط٣، بغداد، ص ٦٣

[l] منتصر العيداني، قيادات الانتقال والتنمية السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٣

[li] المرجع السابق، ص ٧٤.

[lii] ابراهيم حسيب الغالبي ونزيهة صالح، **مستقبل العراق في خضم التحولات الاقليمية (سوريا تحديدا")**، سلسلة اصدارات مركز العراق للدراسات، بيروت، ٢٠١٣، ص ١٤.

[liii] مثنى علي المهداوي، **السياسة الايرانية اتجاه العراق الدستوري**، مجلة العلوم السياسية، بحوث المؤتمر، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٣٣، ٢٠٠٦، ص ٢٩٨.

[liv] مصطفى جاسم حسين، **الدور الاقليمي التركي للمدة من ٢٠٠٢الى٢٠١٠**، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، العدد ٢٠، ٢٠١٢، ص ١٥٩.

[lv] عبد الوهاب حميد رشيد، **التحول الديمقراطي في العراق**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٢٩٩.

[lvi] المرجع السابق، ص ٨٩.

[*] بدأت الازمة السورية منذ بدء التظاهرات الشعبية في سوريا عام ٢٠١١، ثم تحولها إلى حرب عصابات مسلحة ضد نظام الرئيس بشار الاسد، تكونت تلك العصابات من المعارضة المسلحة وجبهة النصرة التي انشق عنها تنظيم الدولة الاسلامية (داعش).

[lvii] فكرت نامق عبد الفتاح، كرار انور ناصر، **محددات الموقف الامريكي من الازمة الامنية في العراق**، جامعة النهرين،٢٠١٤، ص ١٩.

[lviii] ابراهيم حسيب الغالبي، **مستقبل العراق في خضم التحولات الاقليمية، مرجع سبق ذكره**، ص ١٧.